

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الندوة العلمية : " آليات تفعيل التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الانفتاح على المالية الإسلامية "

يوم: 17 ديسمبر 2018

عنوان المداخلة:

مكانة الأدوات المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري وأهميتها في تعبئة المدخرات

د. عابد منيرة

دكتورة متخرجة من

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

د. عابد صونية

أستاذ محاضر ب

جامعة الأمير عبد القادر

الملخص:

تحتل أدوات التمويل الإسلامي وعلى رأسها البنوك الإسلامية، الصكوك، وصناديق الاستثمار الإسلامية، مكانة مهمة في اقتصاديات العديد من الدول العربية والإسلامية، وذلك لمساهمتها الكبيرة في تمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولأن الجزائر تعاني منذ عدة سنوات شحا في الموارد المالية، وعجزا في الميزانية، فتشكل هذه الأدوات المالية بالنسبة لها وسيلة هامة لتعبئة المدخرات اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيين مكانة هذه الأدوات في الاقتصاد الجزائري وأهميتها في تعبئة المدخرات.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الصكوك، صناديق الاستثمار الإسلامية، الاقتصاد الجزائري.

ABSTRACT :

Islamic financing tools, led by Islamic banks, sukuk, and Islamic investment funds, are important in the economies of many Arab and Islamic countries, due to their great contribution to financing their economic and social development, and because Algeria has been suffering for several years of a scarcity of financial resources, and a deficit in the budget, these financial tools are an important way to mobilize the savings needed to finance investment and development projects, this research paper aims to show the position of these tools in the Algerian economy and their importance in mobilizing savings.

Key words: Islamic banks, sukuk, Islamic investment funds, Algerian economy.

مقدمة:

في ظل الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر منذ انهيار أسعار البترول، وقلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات والتنمية، خاصة مع نضوب صندوق ضبط الموارد خلال سنة 2017، وعزوف السياسيين عن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، أصبح من الضروري البحث عن حلول من داخل البلد من خلال إشراك القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية، عن طريق تعبئة الموارد المالية من هذا القطاع وتوجيهها للاستثمار المدر للدخل، وهو ما يعني محاولة التحول نحو نقل أعباء تمويل الاستثمارات الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مما يتيح للدولة فرص أكبر لتمويل المشروعات الاجتماعية والمشروعات الحيوية المجانية أو الأقل ربحية كقطاع التعليم وقطاع الصحة.

وقد وجد صناع القرار السياسي والاقتصادي في أدوات التمويل الإسلامي العلاج المناسب لجذب واستقطاب أموال الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال الذين يمنعمهم الورع الديني من التعامل مع البنوك التقليدية اتقاء الربا المحرم شرعا. خصوصا مع النجاح الأكيد والنمو المطرد الذي يشهده هذا النوع من التمويل على المستوى العربي والإسلامي وحتى العالمي. فسطر التنظيم 2/18 ليحدد القواعد المطبقة على المنتجات التساهمية التي لا تقضي إلى قبض أو دفع فوائد، وتمثل هذه المنتجات في المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار.

في هذا الورقة البحثية، سنحاول تبين أهمية أدوات التمويل الإسلامي في تعبئة الموارد المالية بالنسبة للجزائر، مع الإشارة إلى واقع تطور هذه الأدوات على المستوى العالمي. وبما أن البنوك الإسلامية والصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية تشكل أهم هذه الأدوات من الناحية التطبيقية، فستقتصر الدراسة حول هذه الأدوات من خلال المحاور التالية:

أولا: البنوك الإسلامية

ثانيا: الصكوك الإسلامية

ثالثا: صناديق الاستثمار الإسلامية.

أولاً - البنوك الإسلامية:

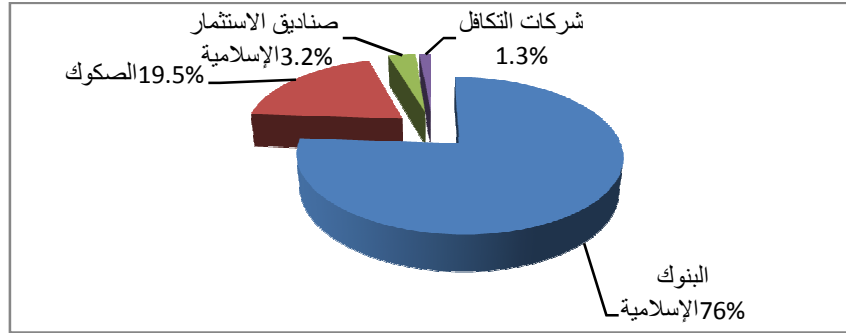
تعتبر البنوك الإسلامية الوجه الأول للمالية الإسلامية من حيث الظهور، وأكثرها توسعاً وانتشاراً من بين الأدوات المالية الإسلامية الأخرى (كالصناديق والصكوك والتأمين التكافلي)، حيث قدرت أصول البنوك الإسلامية مع أصول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية نحو 1.557 مليار دولار كآخر تقديرات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو ما يمثل حوالي 76% من مجموع أصول المالية الإسلامية (2.050,2 مليار دولار)، حسب تقديرات سنة 2017.

الجدول رقم 1: أصول التمويل الإسلامي حسب القطاع سنة 2017

القطاع	صافي قيمة الأصول مليار دولار	النسبة المئوية من إجمالي الأصول المالية
البنوك الإسلامية	1.557	76.0%
الصكوك	399.9	19.5%
صناديق الاستثمار الإسلامية	66.7	3.2%
شركات التكافل	26.1	1.3%
المجموع	2.050,2	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

الشكل رقم 1: أصول التمويل الإسلامي حسب القطاع خلال سنة 2017

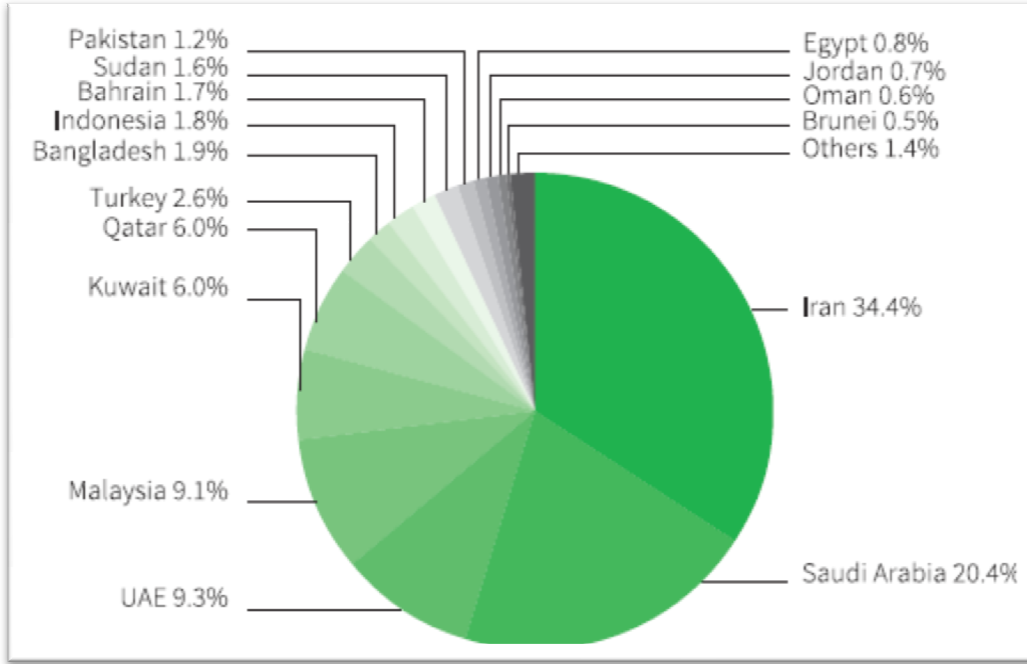


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1

وتنتشر الصيرفة الإسلامية في العديد من دول العالم، كمصارف إسلامية بالكامل أو نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية، وتعتبر الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية عام 2008، أكثر الفترات رواجاً لنشاط الصيرفة الإسلامية فقد شهدت نمواً ملحوظاً بمعدل نمو مركب يبلغ 17% خلال تلك الفترة، مما يعكس اهتماماً عالمياً واسع النطاق بديل التمويل المصرفي الإسلامي.

ويسجل تركيز كبير في الأصول المصرفية الإسلامية في عدد قليل من الدول، حيث تستوحد دولتين فقط (إيران والسعودية) على أكبر من 50% من مجمل الأصول وحوالي 12 دولة فقط على أكثر من 90% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم، الشكل رقم 2 يوضح ذلك.

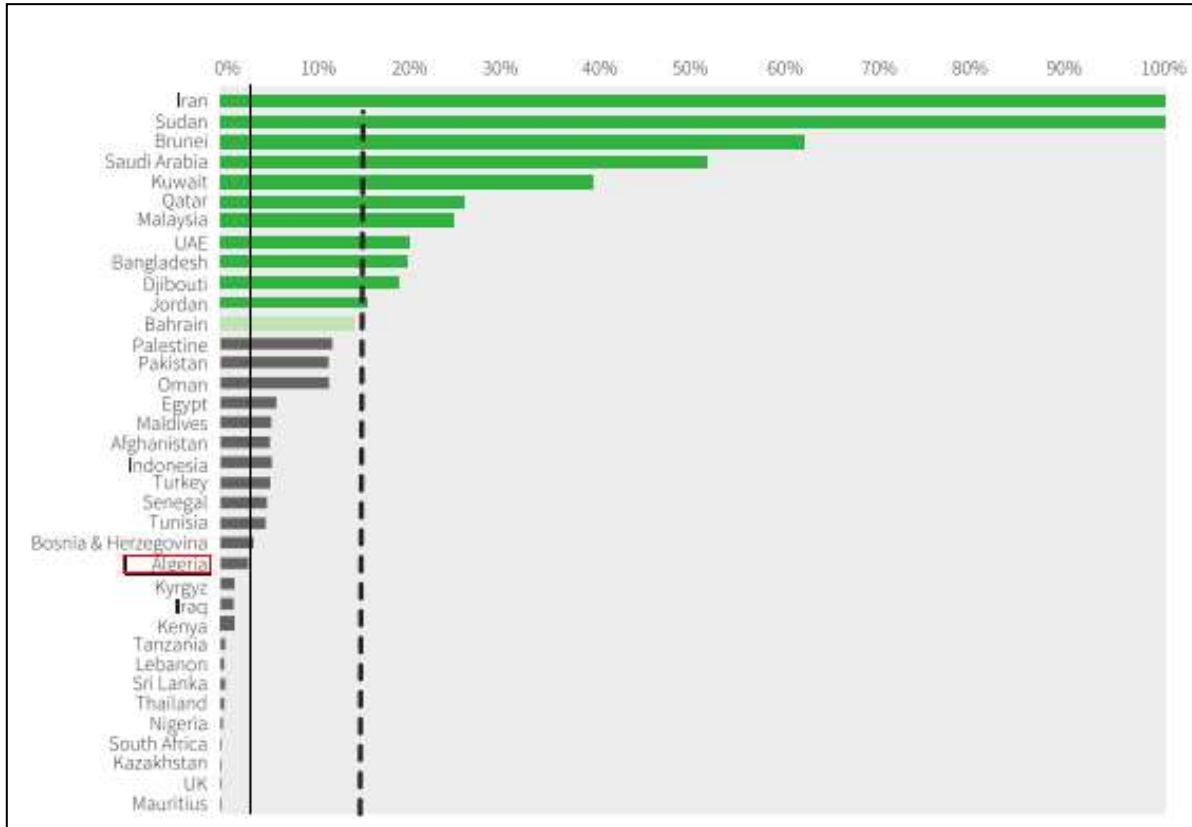
الشكل البياني رقم 2: حصة الدول من مجموع أصول الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2017



المصدر: Islamic Financial Services BOARD, Islamic finance Services Industry Stability Report 2018 .P12

كما يمثل التمويل المصرفي الإسلامي حصة لا يستهان بها في مجموع أصول الجهاز المصرفي لبعض الدول، ويأتي في طليعتها السودان وإيران اللذان يتبنيان نظاما مصرفيا إسلاميا شاملا، بنسبة 100%، تليه المملكة العربية السعودية بنسبة 51%، والكويت 45% والبحرين 29%، قطر حوالي 26%، الإمارات العربية المتحدة 21%، وماليزيا 21%، الأردن بنسبة 15%، فلسطين، 11%... والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم 3: نسبة الأصول المصرفية الإسلامية من مجموع الأصول المصرفية للدول خلال 2017



المصدر : Islamic Financial Services BOARD, Islamic finance Services Industry Stability Report 2018 .P10

البنوك الإسلامية في الجزائر:

في (الشكل البياني رقم 3) صنفت الجزائر في المرتبة 24 من حيث نصيب حجم الصيرفة الإسلامية في مجموع الأصول المصرفية للدولة بنسبة 2%. وهذا راجع لقلة عدد المصارف الإسلامية من جهة وتواضع نشاطها من جهة أخرى.

حيث تقتصر الصيرفة الإسلامية في الجزائر فقط على شركات مع بنوك خليجية أو نوافذ إسلامية وهي :

1- البنوك:

بنك البركة الجزائري: أول بنك إسلامي في الجزائر، جاء بعد المصادقة على قانون النقد و القرض في 14 ابريل 1990, وهو نتاج شراكة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مجموعة البركة البحرينية . يقدم جملة من الصيغ التمويلية منها المراجعة، السلم، الاعتماد الإيجاري، الاستصناع، والمشاركة. ويعرف تطورا مستمرا في مؤشراتته المالية، حيث شهدت إيداعات العملاء تزايدا مستمرا بنسبة متفاوتة فاقت في بعض الحالات

نسبة 20%، وزاد حجم التمويل الممنوح للزبائن في سنة 2015 عن السنة السابقة لها بنسبة 19,24%.
وحقق أرباحا صافية في سنة 2015 أكبر من 4 مليار دينار.¹
بنك السلام: حيث حصل على ترخيصه عام 2008، وهو ثمرة تعاون إماراتي-جزائري. و يقدم خدماته للشركات و الأفراد، بالإضافة إلى عروض التمويل و الادخار و جميع الخدمات البنكية الأخرى. وقد شهدت السنة المنصرمة 2017 نموا ملحوظا في نشاط البنك، حيث بلغ حجم أصول البنك 745 مليون دولار، بنسبة نمو قدرت بـ 61% عن سنة 2016، وحققت أرباح خلال نفس السنة أكثر من مليار دينار (1,181 مليار دينار ما يقابل 10 مليون دولار)، كما بلغ حجم التمويلات الممنوحة للمؤسسات نحو 42 مليار دينار (365 مليون دولار)، بمعدل زيادة قدرت بـ 55% مقارنة مع نشاط السنة السابقة لها، ويتبع البنك سياسات ترويجية نشيطة ومستمرة عن طريق الإعلان والإشهار في مختلف القنوات السمعية والبصرية وهو ما ساعد على جذب واستقطاب المدخرات حيث سجل ارتفاع في مجموع الودائع بمعدل 88% عن سنة 2016، (553 مليون دولار)، 25% منها حسابات استثمار وادخار.²

النوافذ الإسلامية:

بنك الخليج: أنشئ سنة 2004 نتيجة شراكة جزائرية كويتية، حيث يعتبر تابع لمجموعة البرقان المصرفية، والعائدة إلى مجموعة مشاريع الكويت « Kuwait Projects Company » KIPCO، أكبر مجموعة استثمار في الشرق الأوسط، وهو بنك تجاري وله نوافذ إسلامية، حيث يقدم إلى جانب التمويلات بالطرق التقليدية، حلولاً تمويلية موافقة للشريعة الإسلامية، منها قروض استهلاكية كقروض تسهيلات وقروض سيارتي بصيغتي السلم والمراجعة وتصل نسبة التمويل فيها إلى 100%، وتمويلات استثمارية للمشاريع الصغيرة وأيضاً حسابات ادخار تشاركية.³

بنك تراست الجزائر: أطلق بنك ترست الجزائر مؤخرًا، نافذة لصيغ تمويل إسلامية لكن تحت مسمى "منتجات نوعية Produits spécifique" توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق صيغتي السلم والبيع الآجل (لتمويل السلع الاستهلاكية "مثل راكتي في سيارتي" وهي تمويلات جديدة أطلقها سنة 2017) وتمويلات بالمشاركة بالإضافة إلى حساب الادخار التشاركي⁴، و ما يؤخذ على البنك أنه لا يعتبر هذه الصيغ "إسلامية"، وهو ما يثير الشكوك فيما إذا كانت بنودها صحيحة تماما من الناحية الشرعية.

"كشف ناصر حيدر، مدير عام مصرف السلام الجزائر، أن نمو نشاط المصارف التي تعمل وفق قواعد الشريعة أسرع من وتيرة البنوك التقليدية، فيما بلغ إجمالي حصة صناعة الصيرفة الإسلامية عموما من إجمالي الساحة المالية في الجزائر 2%، وبلغت حصة البنوك التي تعمل وفق قواعد الشريعة 16% من إجمالي حصة البنوك الخاصة العاملة في الجزائر والتي تسيطر على حصة سوقية مقدرة بـ 13% إجمالاً في مقابل 87% من الساحة لصالح

البنوك المملوكة للحكومة، مشيراً إلى أن هذه المصارف تحقق أعلى معدلات العائد على الاستثمار متجاوزة 20٪ في المتوسط⁵.

إن هذه البيانات تدعو للتفاؤل وتشجيع التوجه نحو توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، سواء بإنشاء مصارف عمومية إسلامية بالكامل، أو فتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية التي لها الحصة الأسد في السوق المصرفية الجزائرية، وهو الأمر الذي لا يلقي معارضة من طرفهم ولا من طرف بنك الجزائر، حسب ما جاء في تصريح محافظ بنك الجزائر يوم 4 أبريل 2018:

"يمكن للمصارف العمومية، الغائبة عموماً في هذا الفرع من الصيرفة، ونظراً لوزنها المهيمن في القطاع المصرفي والمالي، بحصة قدرها 87٪، أن تشكل ناقلاً حاسماً لتعميم هذه المنتجات، حيث تضمن لهم تغطية جغرافية شاملة من خلال تواجدها الواسع من حيث الشبكات.... إلى حد الآن تلقى بنك الجزائر طلبات الرأي بعدم الاعتراض من ثلاث مصارف عمومية ومصرف خاص، تتعلق بمنتجات بديلة، تستمر حالياً معالجة هذه الطلبات.... وأن بنك الجزائر يقدم رأي عدم الاعتراض حول قابلية تسويق المنتج في الساحة المصرفية الجزائرية"⁶

وهناك فرص كبيرة لنجاح تسويق هذه المنتجات وزيادة معدل استبنك الجزائريين، الذي يعرف انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، وهو ما من شأنه استقطاب الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة خارج الدائرة الرسمية وأيضاً تلك المكتنزة لدى الأسر الجزائرية.

ولا يتم ذلك إلا عن طريق تذليل العراقيل والقيود التي تحد من مثل هذا النشاط، وذلك بـ:

— تقنين العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، بما يحفظ حقوقها ويعزز نشاطها ويذلل عراقيل تطورها.

— تنظيم علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي ومراعاة طبيعة عمل هذه المصارف، خاصة فيما يتعلق بالاحتياطي الإلزامي وإقراض البنوك ويمكن في هذا الأخذ بالتجربة السودانية، حيث يفتح البنك المركزي السوداني نوافذ التمويل الإسلامي للبنوك التجارية الإسلامية في البلد في حال احتياجها للسيولة .

— تأهيل وتدريب اليد العاملة في الجهاز المصرفي من الناحية الشرعية، وتوظيف متخصصين في هذا النوع من النشاط

— إنشاء أنظمة معلوماتية ومحاسبية وإدارية متميزة وملائمة بما يكفل عزل فئتي الأنشطة عن بعضهما البعض في حالة إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.

— تعزيز ثقة الشعب الجزائري في المصارف الإسلامية بإشراك الأئمة وهيئات الفتوى الشرعية في الترويج للمصارف الإسلامية للقضاء على كل احتمالات التخوف والتشكيك في عدم شرعية الأعمال المصرفية الإسلامية.

ثانيا/ الصكوك الإسلامية:

الصكوك الإسلامية حسب تعريف مجلس المراجعة والمحاسبة للخدمات المالية الإسلامية هي: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص"⁷

وتشهد الصكوك منذ نشأتها، تطورات كبيرة ومتسارعة خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لأهميتها التمويلية على مستوى المؤسسات الخاصة كما للدولة، فهي "قابلة للتطبيق في تمويل مشاريع البنية التحتية، وتنمية المشاريع وكفاية رأس المال وتمويل احتياجات الميزانية..."⁸

و قدر حجم إصدار الصكوك خلال سنة 2017 نحو 116,717 مليون دولار، بعد أن كان حوالي 87,926 مليون دولار سنة 2016، أي بمعدل زيادة نحو 32%⁹، والشكل التالي يبين تطور حجم إصدار الصكوك خلال السبع عشرة سنة الأخيرة.

شكل رقم 4: تطور إصدار الصكوك في العالم من 2001 إلى 2017

الوحدة مليون دولار

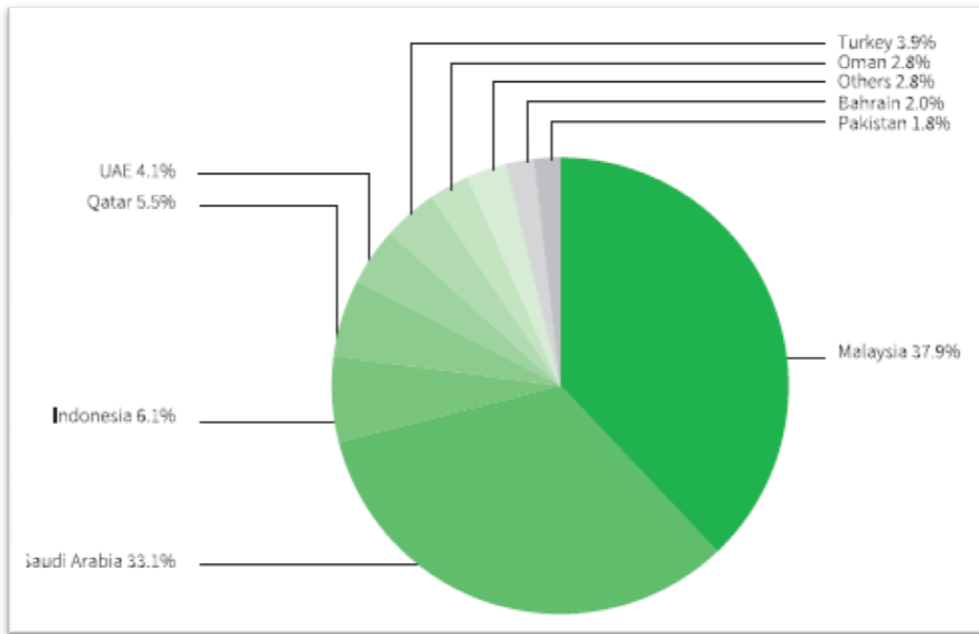


Source : INTRNATIONAL ISLAMIC FINANCE MARKET, IIFM sukuk report Avril 2018 ;p 21

ويظهر المنحنى ارتفاع حجم إصدار الصكوك بمختلف أنواعها من سنة 2001 إلى 2012 بحوالي أربعة أضعاف، وقد سجل تراجع في حجم أصولها خلال السنوات 2014 و 2015 متأثراً بالتغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار الدولية، وخاصة في سوق النفط، لكنها سرعان ما عادت للانتعاش ابتداءً من سنة 2016.

وتعتبر ماليزيا والمملكة العربية السعودية الدولتين الرائدتين في إصدار الصكوك بنسبة 37.9% و 31.1% على التوالي من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك، تليهما إندونيسيا بنسبة 6.1% وقطر بـ 5% والإمارات العربية المتحدة بـ 4.1%¹⁰

الشكل البياني رقم 5: الصكوك الإسلامية من حيث بلد الإنشاء خلال سنة 2017



Source : Islamic Financial Services BOARD ,P27

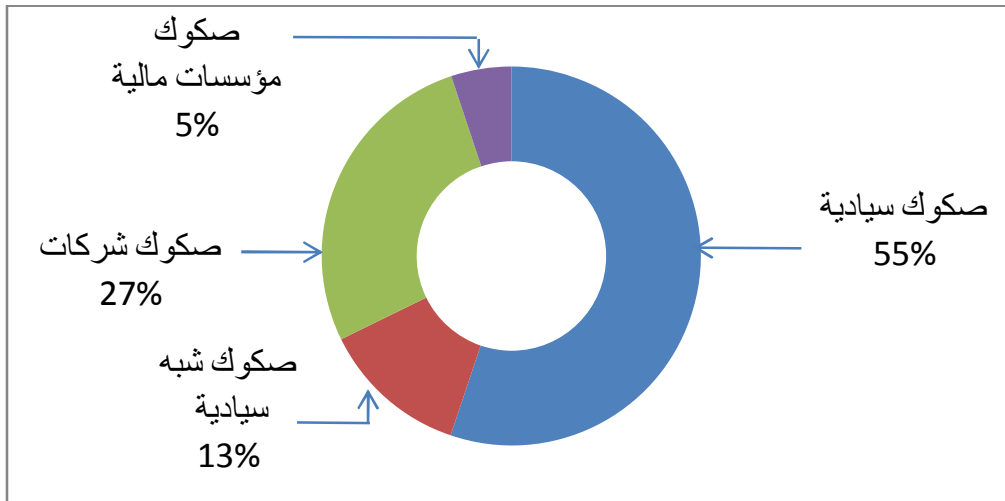
وتختلف الصكوك الإسلامية من حيث الجهة المصدرة لها بين صكوك سيادية وصكوك الشركات.

وتعرف الصكوك الإسلامية السيادية بأنها: شهادات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (المستفيد من الصكوك) عن طريق وزارة المالية، وتقوم على أساس شرعي، ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة المالية للجمهور في داخل الدولة (محلية) أو خارجها (دولية).

— وتعود نشأة الصُكوك الإسلامية السيادية أو الحكومية إلى عام 1983 م، وذلك بعد أن قرر أول بنك إسلامي في ماليزيا، وهو "بنك إسلام ماليزيا" بعدم تملك سندات حكومية كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، لذلك لجأ البنك المركزي لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا. بعدها جاء عرض مشروع "سندات المقارضة" من قبل الدكتور سامي حمود، المدير العام لمركز البركة للبحوث والاستشارات المالية الإسلامية بالأردن، كبديل إسلامي عن سندات القرض المحرمة، وهي سندات تعتمد في أساسها الفقهي على المضاربة؛ لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأس المال ونسبة الربح، ولا ضمان لرأس المال من قبل العامل؛ بل يضمن من طرف ثالث ممثلاً في الدولة بحيث لا يتعرض للخسارة. ثم أصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار /5/ بتاريخ 4 أوت 1988، المتعلق بسندات المقارضة وسندات الاستثمار؛ ففتح الباب لتبني هذه الصيغ الناشئة من خلال التجربة الخليجية التي انطلقت عام 2001 من خلال إصدار سندات حكومية تعتمد صيغة بيع السلم من طرف مؤسسة نقد البحرين، وبلغت قيمتها 25 مليون دولار، وفي عام 2003 قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار شرعي لصكوك الاستثمار، على أن يسري تطبيقه على المؤسسات المختصة اعتباراً من 1 محرم 1425 الموافق لـ 1 جانفي 2004، وحدد هذا المعيار المبادئ الأولية للإصدار وتداول جميع أنواع الصكوك التي تم ابتكارها حتى تاريخ إصداره.¹¹

ومنذ نشأتها، والصكوك السيادية تعرف تطورا فاق في مجموع أصولها الأنواع الأخرى من الصكوك، فقد بلغ إجمالي قيمة الإصدارات من الصكوك الإسلامية السيادية من 2001 إلى نهاية سنة 2017 نحو 540,556 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 55% من إجمالي الصكوك المصدرة. مقابل 265,386 مليون دولار من قطاع الشركات و 50.098 مليون دولار إصدار المؤسسات المالية الإسلامية، 123,168 مليون إصدار مؤسسات شبه حكومية.¹² والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 6: توزيع أنواع الصكوك الإسلامية من حيث جهة الإصدار خلال الفترة 2001–2017



المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على: IIFM sukuk Report ; April 2018

وتتنوع الصكوك المصدرة أيضا بين صكوك محلية وصكوك دولية، وإن كانت الأولى تسمح بتعبئة الموارد المالية من السوق المحلية، فإن الثانية تتوسع إلى السوق العالمية.

وتأتي الإمارات العربية المتحدة في الصدارة من حيث إصدار الصكوك الدولية خلال سنة 2017، بـ 96 إصدار بحجم يقارب 64 مليون دولار بنسبة 29% من حجم الإصدار العالمي من الصكوك الدولية، بعدها ماليزيا بـ 90 إصدار، بقيمة 54 مليون دولار، وبنسبة 24,85% .

خلال سنة 2017 تصدرت السعودية إصدارات الصكوك الدولية من حيث القيمة 12,5 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 33,23% من حجم الإصدار العالمية، بعدها ماليزيا بقيمة 9,978 مليون دولار، وبنسبة 26,48%

أما الصكوك المحلية، فالوضعية معكوسة، حيث تصدر ماليزيا القائمة 515 إصدار بقيمة أكثر من 42 مليون دولار وبنسبة 53% من الإصدار العالمي، والسعودية في المرتبة الثانية بـ 21 إصدار فقط بقيمة 19,2 مليون دولار وهو ما يشكل نسبة 24,27%¹³.

الصكوك الإسلامية في الجزائر:

رغم الأهمية الكبيرة للصكوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات وتمويل التنمية الاقتصادية، وتطورها المستمر على المستوي العالمي، نجدها غائبة تماما في السوق المالية الجزائرية، سواء حكومية أو خاصة.

فالجزائر تعتمد في تلبية احتياجاتها المالية على سندات الخزنة من خلال بيعها للبنوك التجارية، وفي محمول لتعبئة المدخرات من السوق الجزائرية، عقب العجز في الميزانية العامة، أطلقت في أبريل 2016 عملية إقراض داخلية على شكل "سندات القرض للنمو الاقتصادي" وجهت للاكتتاب العام (للأشخاص الطبيعيين والمعنويين) من خلال البنوك وشركات التأمين ومراكز البريد، وبمعدل فائدة بين 5% و 5,75% ، بقيم اسمية تتراوح بين 10000 و 50000 و 100000 للسند الواحد قصد إشراك صغار المدخرين وكبار المتعاملين الاقتصاديين في العملية، لكنها لم تلقى القبول العام وشهدت فشلا ذريعا بسبب "الفوائد الربوية".

في حين نجد أن الصكوك الإسلامية أكثر ملائمة وفعالية لتعبئة الموارد المالية من السوق المحلية والدولية، ومؤهلة بقوة لأن تكون الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع التنموية في الجزائر، خاصة تلك التي تتطلب أموال ضخمة، كما يمكن للصكوك الإسلامية تغطية الكثير من المشاريع باختلاف نشاطها، وذلك لتعدد صيغها بين صكوك المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم إلى جانب الصكوك المهجينة التي ظهرت مؤخرا والتي تحوي أكثر من صيغة، مما يعطي المستثمر (سواء الممول أو صاحب المشروع) فسحة كبيرة من الاختيار بين بدائل متنوعة بما يناسبه.

والصكوك الإسلامية كفيلة بجذب واستقطاب مدخرات الأفراد والمؤسسات مقابل عائد مجزي بعيدا عن الربا المحرم شرعا، إضافة إلى أن هذه الأداة قليلة المخاطر لارتباطها بأصول حقيقية وليست وهمية.

وهي أيضا وسيلة لاستعادة الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية، والتي عجزت الدولة في استقطابها، فيمكن للصكوك الإسلامية أن تحشد مليارات الدولارات النائمة في السوق السوداء أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية، والتي تقدر بنحو 40 مليار دولار، ناهيك عن مدخرات الأسر التي لا تقل أهمية، وهذا يسهم في تعزيز الناتج الداخلي الخام في هذه الفترة العصيبة جدا.¹⁴

ويمكن للصكوك أن تكون البديل المناسب لتمويل مشاريع البنية التحتية: حيث تتميز هذه المشاريع المدرة للدخل من زاوية التمويل بأنها تتطلب استثمار رأسمالي ضخم خلال فترة الإنشاء، وحصول الممول على حق امتياز طويل نسبيا لتشغيل المشروع حتى يتمكن من استرداد رأسماله وتحقيق عوائد، وبالتالي يمكن لحملة الصكوك من تحقيق استثمار مدر للدخل طويل المدة نسبيا، ويمكن للدولة إنشاء المشروع باستخدام صيغة من صيغ المشاركة المتناقصة، حيث يؤول المشروع في النهاية إلى ملكية الدولة.

ولا يقتصر الأمر على إصدار الصكوك المحلية، بل أيضا يمكن إصدار صكوك سيادية دولية تتيح للمستثمرين من خارج البلد الاكتتاب فيها أفرادا ومؤسسات ودول (خاصة دول الشرق الأوسط وآسيا التي تعرف فوائض مالية ضخمة وميولهم للاستثمار في هذا النوع من الصكوك)، وهو ما يسمح باستقطاب مدخرات وأموال من خارج البلد كأسلوب بديل عن الاستدانة الخارجية، وأيضا تعزيز التكافل والتضامن بين الدول الإسلامية.

كما تعد الصكوك الإسلامية أداة مناسبة لتفعيل السوق المالية "بورصة الجزائر"، التي تعرف جمودا كبيرا منذ إنشائها سنة 1995.

ثالثاً — صناديق الاستثمار الإسلامية:

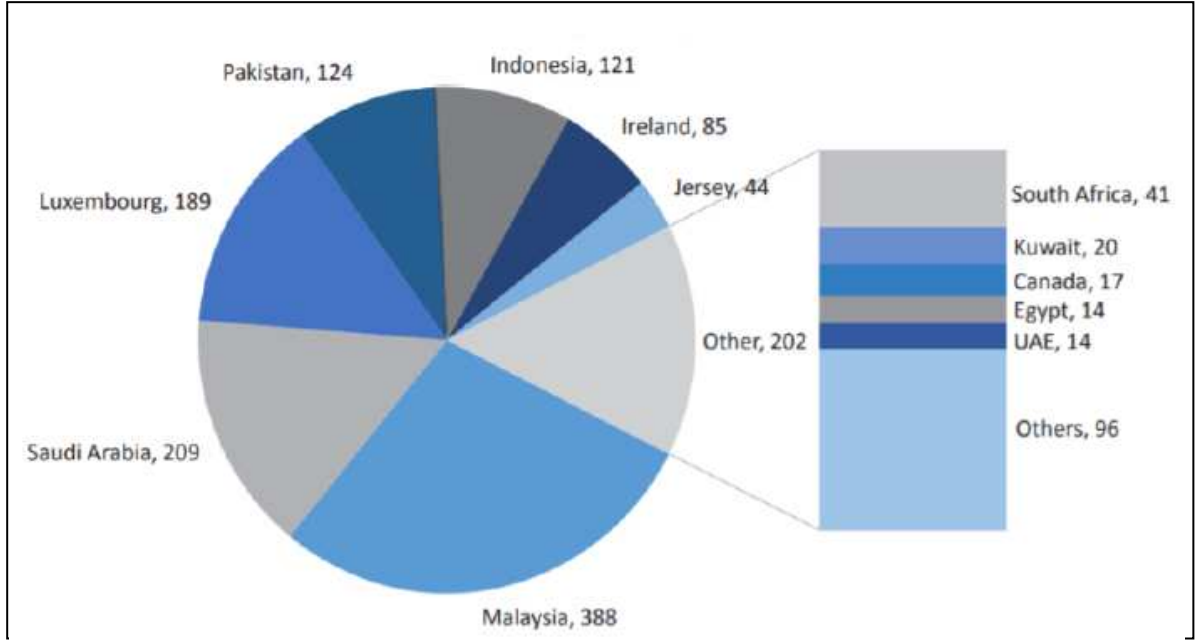
صناديق الاستثمار الإسلامية هي " أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة"¹⁵ ، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، حيث توظف هذه المدخرات توظيفاً جماعياً وفق صيغ الاستثمار المناسبة في أسهم الشركات المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، أو في السلع أو في قطاع معين كالقطاع العقاري أو الصناعي ...

وما يميز الاستثمار في الصناديق: الإدارة المتخصصة حيث يستفيد المستثمر قليل الخبرة من خبرة وكفاءة ومهارة الإدارة المحترفة للصندوق لتحقيق أكبر العوائد، وتقليل المخاطر وهذا نتيجة التنوع الكبير في مجالات الاستثمار من حيث الأسهم والشركات والقطاعات وحتى الدول، والسيولة والمرونة حيث يمكن للمستثمر أن يبيع ويشترى الوحدات الاستثمارية بسهولة ويسر في السوق المالية بالنسبة للصناديق المغلقة، أو رد الوثائق إلى الصندوق واسترداد أمواله بالنسبة للصناديق المفتوحة. إلى جانب ميزة هامة وهي الحدود المتدنية للمشاركة في الصندوق وهي ما يتيح لصغار المدخرين من الاستثمار فيها.

ورغم حداثة هذه الصناديق الإسلامية (حيث يعد بنك فيصل الإسلامي المصري أول من اقتحم مجال تأسيس صناديق الاستثمار الإسلامية، سنة 2004)، إلا أنها تعرف انتشاراً واسعاً على المستوى العالمي، حيث وصل عددها حتى سنة 2017 أكثر من 1300 صندوق، موزعة على عدد كبير من دول العالم، بعد أن كان 500 صندوق خلال سنة 2010.

ومن الناحية التطبيقية، تعتبر ماليزيا والسعودية الدول الرائدة في مجال الصناديق الاستثمارية الإسلامية؛ حيث بلغ عددها سنة 2017 في ماليزيا نحو 388 صندوق، وفي السعودية 209 صندوق، ولوكسومبرغ 189 والشكل التالي يوضح أكثر.

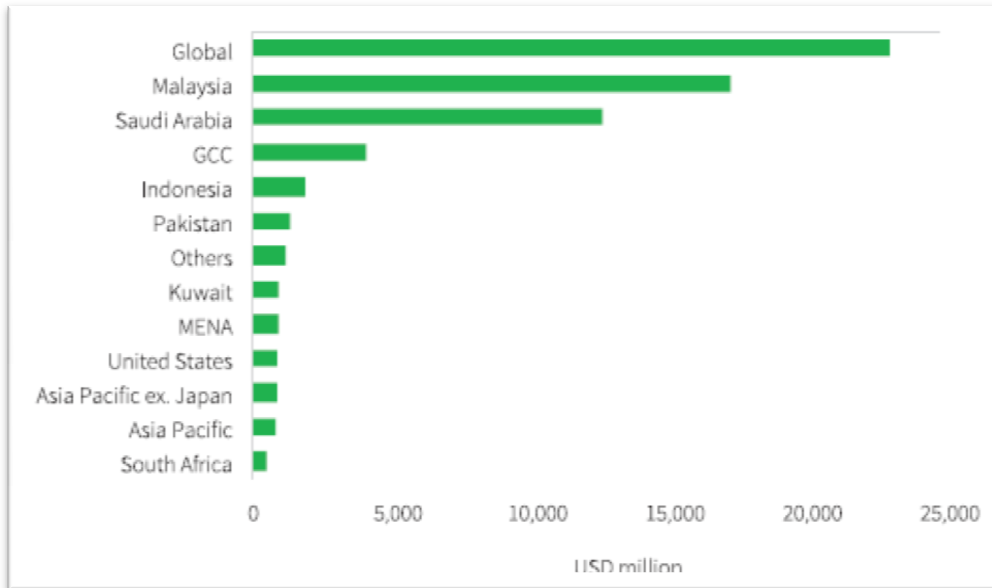
الشكل رقم: عدد صناديق الاستثمار الإسلامية حسب الدول خلال الربع الأول من سنة 2017



Source : Katarzyna W . Sidlo . Op Cite , p6

رسم بياني رقم: يبين حجم صناديق الاستثمار الإسلامية من حيث بلد التأسيس 2017

الوحدة: مليون دولار



المصدر:

Islamic Financial Services BOARD, Islamic finance Services Industry Stability
34Report 2018 .P

صناديق الاستثمار الإسلامية في الجزائر:

أنشأت الجزائر عددا من الصناديق السيادية — ليست إسلامية — خلال السنوات الأخيرة في إطار عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي، ومن أهمها "صندوق ضبط الموارد" الذي أنشئ سنة 2000، لامتناس الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات*، اقتداءً بالدول النفطية الأخرى**، ووجهت موارده خاصة لتمويل عجز الميزانية، إلى أن نضب تماما سنة 2017، و"صندوق الوطني للاستثمار"، وهو مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص (ذات القدرة العالية في تحقيق التنمية) من موارده الخاصة، عن طريق القروض أو المساهمة في رأس المال¹⁶.

أما عن صناديق الاستثمار الإسلامية، للأسف فلم يسجل إنشاء أي منها سواء على المستوى العام أو الخاص، رغم أهميتها الكبيرة في تعبئة الموارد المالية خصوصا في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها من الناحية المالية فهي تساعد على تحريك الأموال الجامدة والمكتنزة التي يحجم مالكوها عن استثمارها بسبب عدم ثقتهم في القطاع الخاص، أو قلة خبرتهم، فهذه الصناديق التي تنشئها المصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية تمنحهم الثقة فيها وفي إدارتها المحترفة، وتستفيد الدولة والمجتمع من المشاريع القائمة بفضل هذه المدخرات.

وتعتبر صناديق الاستثمار النموذج الأمثل للشراكة العمومية الخاصة (ppp) في تمويل مشاريع التنمية المحلية ومشاريع البنية التحتية المدرة للدخل كقطاع النقل والمواصلات وقطاع الاتصالات والقطاع العقاري، وهو المسعى الذي تسعى إليه الجزائر للخروج من الأزمة المالية التي تمر به.

كما يعزز من قيمة إنشاء صندوق الاستثمار الإسلامي أيضا بالنسبة للجزائر، سهولة إنشائه من حيث الإجراءات القانونية مقارنة مع إنشاء بنك إسلامي، كما لا يشترط أن يكون البنك الذي ينشئه إسلاميا بل إن أغلب صناديق الاستثمار الإسلامية في العالم منشأة من طرف بنوك تقليدية، وتعتبر هذه الصناديق أهم الوسائل لدخول البنوك التقليدية في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى تغيير هيكلها أو نظام عملها أو ترخيصها، على شكل نشاطات خارج الميزانية.

إلى جانب ذلك، تتميز الصناديق الاستثمارية عن البنوك التقليدية أن الخلط الذي يتخوف منه كثير من الناس لا يقع فيها، لأن لها ميزانية وحسابات الصندوق مستقلة تماما عن البنك، ويمكن أن توكل إدارته إلى جهة أخرى مختصة غير البنك الذي أنشأه على أساس عقد المضاربة أو الوكالة.

ولا يقتصر نشاط صناديق الاستثمار الإسلامية في مجال الاستثمار غير المباشر عن طريق تكوين محافظ للأوراق المالية، كما هو الحال بالنسبة لصناديق الاستثمار التي تنشئها شركات الاستثمار والبنوك التجارية التقليدية في الدول التي تعرف سوق نشط في الأوراق المالية (تمثل صناديق الأسهم الحصة الأكبر في صناديق الاستثمار

العالمية بنسبة 42%)، بل يمكنها الدخول في استثمارات حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية، (من خلال صناديق السلع وصناديق الدخل الثابت، صكوك) ولهذا النوع من الصناديق دور كبير في زيادة الإنتاج الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي للبلد

ويمكن للبنوك الجزائرية (عمومية وخاصة) تأسيس صناديق استثمار إسلامية، في مجالات مختلفة تخدم التنمية الاقتصادية، وتكون تحت إشراف ورقابة الدولة، وتقوم هذه الصناديق بإصدار وحدات استثمارية صغيرة القيمة حتى تتمكن من الاستفادة وإفادة جميع الفئات الادخارية (كبار وصغار المدخرين). ويمكن أن نتصور خطوات إنشاء صندوق استثمار (سيادي أو من طرف بنوك تجارية أو إسلامية) في ثلاث خطوات رئيسية:

- تحديد المجال أو المشروع الذي سيستثمر فيه الصندوق أمواله، كالقطاع العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو مشروع معين، ويتم إعداد دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية للمشروع.
- تحديد رأس مال المشروع وتقسيمه إلى وحدات استثمارية صغيرة القيمة لتمكين صغار المدخرين من الاشتراك فيه، و طرحها للاكتتاب العام
- بعد تجميع الأموال، يقوم الصندوق بإنشاء المشاريع وفق الشروط وتوزيع الأرباح بالشكل المتفق عليه في نشرة الإصدار، إلى أن تنتهي هذه المشاريع ويتم تصفية الصندوق.

كما تسمح صناديق الاستثمار الإسلامية والصكوك الإسلامية من تعبئة الموارد المالية ما بين الدول الإسلامية، حيث أثبت العقدين الأخيرين دورها الهام في نقل رؤوس الأموال بين المجتمعات الإسلامية.

وعلى مستوى السياسة النقدية والمالية، تتيح صناديق الاستثمار السيادية إمكانية التحكم في مستويات السيولة، من خلال وضع نظام استرداد الوحدات وفقا لاحتياجات ووضع السوق.

الخاتمة:

تعتبر توفر الإرادة السياسية في الجزائر اتجاه الصيرفة الإسلامية خطوة جد هامة لتعزيز التمويل المصرفي الإسلامي ومنحه فرصة المساهمة في إخراج الجزائر من بوثة العجز والتأخر الاقتصادي، على غرار كل الدول العربية والإسلامية الأخرى، ويمكن إنجاح هذه المبادرة عن طريق ما يلي:

— تكثيف حملات إعلانية وترويجية للصيرفة الإسلامية في مختلف قنوات الإشهار السمعية والبصرية والمقروءة مع إشراك هيئات الفتوى الشرعية لتأكيد صحتها من الناحية الشرعية.

— نشر الوعي المصرفي للمواطنين لزيادة معدل استبنك الجزائريين الذي يعرف انخفاضا كبيرا مقارنة بالدول العربية، والتأكيد على الفئات الدخلية المتوسطة والصغيرة لأنها أيضا يمكن أن تحدث فرقا في حجم الودائع المصرفية، ولزيادة معدل استبنك الجزائريين أقترح إصدار تعليمة رسمية تقضي بتحويل سداد رواتب الموظفين للفئات الدخلية التي يزيد رواتبها عن سقف معين مثلا 50 ألف دج من الحسابات البريدية إلى الحسابات البنكية، وهذا يضمن بقاء الفائض عن الاستهلاك في البنوك كودائع. ولنجاح العملية يتطلب زيادة عدد الموزعات الآلية للبنوك حتى يتيسر على المواطنين سحب الأموال.

— إعادة صياغة القانون التجاري بشكل يراعي طبيعة المعاملات المالية الإسلامية ويضمن حماية الحقوق (المساهمون والمستثمرون) وفك المنازعات المالية.

— إعادة تنظيم علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية بشكل يسهل عملها ولا يعرقل نشاطها.

— تعزيز نظام التأمين التكافلي في الجزائر لأنه نظام مكمل للصيرفة الإسلامية ولا يمكن للمصارف الإسلامية تأدية رسالتها الاستثمارية والتنموية إلا بالتأمين على مواردها وممتلكاتها حسب ما يتطلبه الواقع المعاصر.

— ضرورة تطبيق المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتفادي أي مخالفات للرأي من الناحية الفتاوى الشرعية، والاستفادة من المؤسسات الداعمة للمصارف الإسلامية كالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومركز إدارة السيولة المالية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

— ضرورة تأهيل وتدريب اليد العاملة في مجال البنوك، للنشاط المصرفي الإسلامي، واستقطاب وتعيين الأفراد الأكثر تخصصا وكفاءة في هذا المجال. وهذا يضمن عدم وقوع الموظفين في أخطاء منافية للشرعية أثناء التطبيق.

¹ تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2015

² تقرير بنك السلام السنوي لسنة 2017.

³ من موقع البنك : <https://www.agb.dz/article-view-34.html>

⁴ من موقع البنك: <https://www.trustbank.dz>

⁵ مكانة الأدوات المالية الإسلامية في الجزائر، من الموقع: www.arabnak.com، اطلع عليه بتاريخ: 2018/12/08

⁶ "تطور الصيرفة البديلة في الجزائر" تدخل السيد محافظ بنك الجزائر في البرلمان ليوم 4 أبريل 2018

⁷ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2010، ص 238

⁸ INTRNATIONAL ISLAMIC FINANCE MARKET, IIFM sukuk report Avril 2018 ;p 20

⁹ Ibidem

¹⁰) Islamic Financial Services BOARD, Op Cit ,P10

¹¹

¹²), IIFM sukuk report Avril 2018 , op cit, p 32

¹³) IIFM sukuk Report ; April 2018 , p 43- 46

¹⁴) أنيس نواري ، طرح سنوات دون فوائد لأول مرة في الجزائر، ملف منشور في جريدة النصر، يوم 23 أبريل 2017.

¹⁵) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة، المعيار رقم 16 الخاص بصناديق الاستثمار، البحرين 2010

*) حيث حققت الموازنة العامة خلال تلك السنة فائض قدر بـ 400 مليار دينار

**) على غرار كل من الكويت، الإمارات العربية المتحدة، بروناي، النرويج، إيران...

¹⁶) الصندوق الوطني للاستثمار من الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement>